مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

مرويات عطاء الذي قيل هو الخراساني في صحيح البخاري

دراسة وتحقيق

د. إقبال علي عبدالله العنزي

مدرس الحديث في قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية/جامعة الكويت

ملخص البحث: معلوم أن صحيح البخاري من أصح كتب السنة، بسبب شروطه التي تضمن سلامة الحديث من الضعف، لكن هناك من انتقد على البخاري أنه أخرج حديثين من رواية ابن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، لكن البخاري ذكر عطاءً مهملًا، غير منسوب في السند، فإذا كان هو ابن أبي رباح، فلا محل للانتقاد، لأنه إسناد متصل، ورجاله ثقات، أما إن كان عطاء هو ابن أبي مسلم الخراساني، فهذا محل الإشكال، لأن رواية ابن جريج عن عطاء الخراساني من قبيل المنقطع، ورواية الخراساني عن ابن عباس مرسلة، وعطاء نفسه قد جرّحه البخاري فكيف يخرّج هذا الإسناد! وقد أُجيب عن هذه الانتقادات بأجوبة محتملة، وجاء هذا البحث ليحقق: من عطاء المذكور؟ وإذا كان الخراساني، فما عذر البخاري في تخريجه له؟ ومناقشة هذا من خلال كلام أهل العلم، وأدلتهم، والجواب عنها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

مرويات عطاء الذي قيل هو الخراساني في صحيح البخاري

دراسة وتحقيق

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

لقد احتل صحيح البخاري منذ كتابته المقامَ المعتمد عند أهل العلم، وتلقى عناية كبيرة منهم؛ بسبب علو قامة البخاري العلمية، وبسبب شرطه الشديد في التخريج فيه.

ومع هذا يبقى عمل البخاري عرضة للانتقاد كأي عمل بشري، فبالرغم من أن البخاري عرض كتابه على بعض الأئمة[١]، إلا أن هناك من انتقده فيما بعد، إما في رواة خرّج لهم، أو في أحاديث أدخلها في كتابه، كالإمام الدارقطني في التتبع، وغيره، ولم يسلِّم الأئمة لتلك التعقبات، بل تصدوا لكثير منها بالرد والمناقشة، وهناك تعقبات كان الصواب فيها مع المتعقبين، واعتذر الأئمة فيها للبخاري باعتذارات، وبينوا وجه إخراج البخاري لتلك الروايات المنتقدة[٢]، ومنها -وهو الأكثر- كان الصواب فيها مع البخاري، وذلك كله تحيزًا من الأئمة للحق، وسلوكًا لسبيل الإنصاف، ومجانبة للغلو في الأشخاص.

وكان مما انتقد على البخاري تخريجه لحديثين بإسناد من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، ولم ينسب عطاء في السند، فمنهم من رأى أن عطاء هو الخراساني، وذكر أدلته، ومنهم من رأى أنه ابن أبي رباح، وأجاب عن أدلة من خالفه.

وهذا البحث جاء فيه التحقيق مَن عطاء المذكور في الإسناد؟ ولمَ خرج له البخاري إن كان الخراساني؟

الدراسات السابقة:

مما وقفت عليه في هذا المجال:

بحث (رجال الصحيحين الذين تكلم فيهم ابن حبان في كتابه المجروحين دراسة تطبيقية) للباحث حمادة يعقوب فروانة ٨٩-٩٥، لكنه لم يستوعب الدراسة حول الراوي، أو تحليل إخراج البخاري للحديثين.

---

(١) هدي الساري لابن حجر، ٧.

(٢) انظر الأمثلة والجواب عنها من هدي الساري لابن حجر الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره من النقاد، ٣٤٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

وكذلك بحثه مصطفى باحو ضمن كتابه (الأحاديث المنتقدة في الصحيحين)، وقد نقلت كلامًا لأهل العلم أثرت في نتائج البحث، وقد كتب العلماء في رجال البخاري، لكن أكثرهم ذكروا عطاء ابن أبي رباح، ولم يذكروا الخراساني، كما سيأتي.

وهناك عدة أبحاث عنوانها مرتبط بهذا البحث، مثل: رجال البخاري الذين أوردهم في كتابه الضعفاء وروايتهم في الصحيح، لسالم صالح العماري، والرواة الذين جرحهم البخاري وخرج لهم في الصحيح، لعبدالله بن فوزان الفوزان، والرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري لهم في صحيحه، لمحمد ماهر محمد المظلوم، وروايات المتكلم فيهم من رواة الصحيحين، لمازن السرساوي، لكن هذه الأبحاث جميعًا لم تتطرق لذكر عطاء الخراساني في دراستها.

أهداف البحث:

١- بيان جهود البخاري في حفظ السنة.

٢- عرض بعض جهود العلماء في حفظ السنة من خلال نقد كتب الحديث.

٣- التأكيد على أن علماء الحديث منصفون، ويتبعون الأدلة، ولا يحابون فيها.

٤- بيان اهتمام العلماء بالتماس العذر لمن سبقهم، وتقدير جهودهم، وعدم هدرها.

مشكلة البحث:

- هل خرج البخاري عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني في صحيحه بالرغم من جرحه له؟
- على فرض تخريج البخاري لحديث عطاء الخراساني، فما الجواب؟ ولمَ فعل ذلك؟

خطة البحث:

المقدمة

عناصر البحث والدراسة في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإسناد موضع الدراسة ومتونه، وتخريجها.

أولًا: الحديث الأول: تخريجه وبيان طرقه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ثانيًا: الحديث الثاني: تخريجه وبيان طرقه.

المبحث الثاني: الكلام على إخراج البخاري للحديثين.

أولًا: ترجمة عطاء الخراساني.

ثانيًا: الكلام على سماع عطاء الخراساني من ابن عباس.

ثالثًا: الكلام على رواية ابن جريج، عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

المبحث الثالث: هل أخرج البخاري لعطاء بن أبي مسلم الخراساني؟

أولًا: من رأى أن عطاء هو الخراساني، وأدلتهم.

ثانيًا: من رأى أن عطاء هو ابن أبي رباح، وجوابه عن القول الأول.

ثالثًا: مناقشات ما تقدم من أدلة وأجوبة.

رابعًا: الترجيح.

الخاتمة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

المبحث الأول: الإسناد موضع الدراسة ومتونه، وتخريجه

انتقد على البخاري في إسناد حديثين، جاء فيهما إبهام عطاء، واختلف العلماء هل هو عطاء الخراساني، أم عطاء بن أبي رباح، فمن ذهب إلى كونه عطاء الخراساني فهذا يتعارض مع شرط الصحيح الظاهر، بل وتضعيف البخاري لعطاء الخراساني، وإدراجه في كتاب الضعفاء، وكذلك ما يتعلق بسماع ابن جريج نفسه من عطاء الخراساني، وفي سماع عطاء الخراساني من ابن عباس، وفيما يأتي بيان للإسناد، ومتونه.

أولًا: الحديث الأول: تخريجه وبيان طرقه:

قال البخاري في صحيحه: "حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى(٣)، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ(٤)، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ(٥) وَ(٦) قَالَ عَطَاءٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدٌّ: كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ: كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ: فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ عِنْدَ سَبَأٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ: فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ: فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ، لِآلِ ذِي الْكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ: أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ، وَتَنَسَّخَ(٧) الْعِلْمُ عُبِدَتْ".

---

(٣) إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أبو إسحاق الفراء الرازي، يلقب الصغير، ثقة حافظ، مات بعد العشرين ومائتين. (تقريب التهذيب ٩٤).

(٤) هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبدالرحمن القاضي، ثقة، مات سنة سبع وتسعين ومائة. (تقريب التهذيب ٥٧٣).

(٥) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، مات سنة خمسين أو بعدها، وقد جاز السبعين، وقيل جاز المائة ولم يثبت. (تقريب التهذيب ٣٦٣)

(٦) قال ابن حجر في فتح الباري لابن حجر ٤١٨/٩: "قوله: (وقال عطاء): هو معطوف على شيء محذوف، كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء، ثم قال (وقال عطاء)، كما قال بعد فراغه من الحديث قال: وقال عطاء، فذكر الحديث الثاني بعد سياقه، ما أشار إليه من أنه مثل حديث مجاهد"، ولم يروِ البخاري بهذه الصيغة: "وقال عطاء" إلا هذين الحديثين، مما يدل على أنهما رُويا بإسناد واحد عنده.

(٧) قال ابن منظور في لسان العرب ٣/ ٦١: "والأشياء تناسخ: تداول فيكون بعضها مكان بعض كالدول والملك؛ وفي الحديث: لم تكن نبوة إلا تناسخت، أي تحولت من حال إلى حال؛ يعني أمر الأمة وتغاير أحوالها".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن –سورة نوح، باب ودًّا ولا سواعًا ولا يغوث ويعوق ١٦٠/٦ (٤٩٢٠) – ومن طريقه البغوي في التفسير ٢٣٢/٨–، من طريق هشام بن يوسف.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة ١٦٢/٥ (٧١)، من طريق محمد بن ثور[٨] معلقًا.

كلاهما عن ابن جريج به، بذكر عطاء مهملًا.

بينما أخرجه عبدالرزاق في التفسير ٣٤٩/٣ (٣٣٤١)، عن ابن جريج، عن عطاء الخراساني به.

وتابع عبدالرزاق على نسبته الخراساني: حجاج بن محمد، قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين ٨٤/٢: "أخرجه أبو مسعود في ترجمة عطاء بن أبي رباح، ثم قال: إن حجاج بن محمد[٩] وعبد الرزاق روياه عن ابن جريج فقالا: عن عطاء الخراساني، وقد ذكر أبو بكر البرقاني عن الإسماعيلي نحو ذلك، وحكاه عن علي بن المديني. والله أعلم".

ولعطاء متابع: وهو علي بن أبي طلحة، أخرج حديثه الطبري في التفسير ٣٠٤/٢٣، عن ابن عباس، والحديث صحيح[١٠].

وله شاهد في الباب عن قتادة موقوفًا عليه، أخرجه عبدالرزاق في التفسير ٣٤٩/٣ (٣٣٤١)، والطبري في التفسير ٣٠٤/٢٣، وإسناده صحيح.

---

(٨) محمد بن ثور الصنعاني، أبو عبد الله العابد، ثقة، مات سنة تسعين ومئة تقريبًا. (تقريب التهذيب ٤٧١).

(٩) حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد، ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره، لما قدم بغداد قبل موته، مات ببغداد سنة ست ومائتين. (تقريب التهذيب ١٥٣).

(١٠) صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، مرسلة، لكنه أخذها عن ثقات تلاميذ ابن عباس، وهما مجاهد، وعكرمة، قال أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٧٥: "وأولى الأقوال بالصواب الأول وهو صحيح عن ابن عباس والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة، وهذا القول لا يوجب طعنًا؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين وهو في نفسه ثقة"، وقال ابن حجر في العجاب ٢٠٦/١ ضمن أسانيد التفسير الصحيحة إلى ابن عباس: "ومن طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وعلي صدوق لم يلق ابن عباس. لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه. فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ومن حديث محمد بن قيس، وعكرمة، موقوفًا عليهما، أخرجهما الطبري في التفسير ٣٠٣/٢٣، والإسناد إليهما ضعيف(١١).

ثانيًا: الحديث الثاني، تخريجه وبيان طرقه:

قال البخاري: "حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَقَالَ عَطَاءٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُؤْمِنِينَ، كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ، وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تُخْطَبْ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهُرَ، فَإِذَا طَهُرَتْ حَلَّ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ، وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ مِنْهُمْ أَوْ أَمَةٌ فَهُمَا حُرَّانِ وَلَهُمَا مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ مِثْلَ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ، وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلِ الْعَهْدِ لَمْ يُرَدُّوا وَرُدَّتْ أَثْمَانُهُمْ".

أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطلاق، باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن ٤٨/٧ (٥٢٨٦)، ٤٩/٧ (٥٢٨٧)، -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى كتاب النكاح، باب من قال لا ينفسخ النكاح بينهما بإسلام أحدهما إذا كانت مدخولًا بها حتى تنقضي عدتها قبل إسلام المتخلف منهما ١٨٧/٧، (١٤١٧٧)، كتاب الجزية، باب من جاء من عند أهل الهدنة مسلمًا ٢٢٩/٩ (١٨٩٠٤)، ٢٣٠/٩ (١٨٩١٠)-، بإهمال اسم عطاء.

قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين ٨٥/٢: "قال أبو مسعود أيضًا عقب هذا الحديث: وروى هذا حجاج عن ابن جريج: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ (١٢) قال: كان المشركون... وذكره. وقال في آخره: عن عطاء الخراساني عن ابن عباس".

---

(١١) في الإسناد محمد بن حميد الرازي، قال الذهبي: "وثقه جماعة، والأولى تركه" (الكاشف ١٦٦/٢)، وقال ابن حجر: "حافظ ضعيف" (تقريب التهذيب ٤٧٥)، ومهران بن أبي عمر الأرزي، قال الذهبي: "فيه لين ووثقه أبو حاتم" (الكاشف ٣٠٠/٢)، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام سيء الحفظ" (تقريب التهذيب٥٤٩).

(١٢) سورة الممتحنة، ١٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

وله شاهد من حديث عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين على النكاح الأول، ولم يحدث شهادة ولا صداقًا، أخرجه أبو داود كتاب الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها ٢٣٩/٢ (٢٢٤٠)، والترمذي أبواب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما ٤٣٥/٢ (١١٤٣)، وابن ماجه أبواب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر ١٧٢/٣ (٢٠٠٩)، وأحمد ٤٧٩/٢ (١٩٠١). وإسناده حسن.

ومن حديث عكرمة أيضًا، عن ابن عباس أن رجلًا جاء مسلمًا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال: يا رسول الله إنها قد كانت أسلمت معي، فرَدّها عليّ.

أخرجه أبو داود كتاب الطلاق، باب إذا أسلم أحد الزوجين ٢٣٨/٢ (٢٢٣٨)، والترمذي أبواب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما ٤٣٥/٢ (١١٤٤)، وابن ماجه أبواب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر ١٧٢/٣ (٢٠٠٨)، وأحمد ٥١٣/٢ (٢٠٨٧)، وإسناده حسن(١٣).

(١٣) قال الترمذي: "هذا حديث صحيح"، وقال ابن عبدالبر في التمهيد ١٧/١٢: "حسن الإسناد".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

المبحث الثاني: الكلام على إخراج البخاري للحديثين

أولًا: الكلام في عطاء الخراساني.

ذكره البخاري في الضعفاء[١٤] فقال: "عطاء بن عبد الله: وهو ابن أبي مسلم البلخي، مولى المهلب بن أبي صفرة، قال أبو عبدالله: سألتُ عبد الله بن عثمان بن عطاء عن عطاء. قال: سكن الشام، سمع سعيد بن المسيب، روى عنه مالك ومعمر، قال الحسن عن ضمرة عن ابن عطاء: مات سنة خمس وثلاثين ومائة، وولد سنة خمسين.

قال سليمان بن حرب: ثنا حماد بن زيد، ثنا أيوب، حدثني القاسم بن عاصم، قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني، حدثني عنك، أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي وقع على امرأته في رمضان، بكفارة الظهار، فقال: كذب، ما حدثته، إنما بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: تصدَّق، وتصدق".

وقال في التاريخ الأوسط[١٥]: "وعطاء بن أبي مسلم بلخي، مولى المهلب بن أبي صفرة، سكن الشام، وقال مالك: عن عطاء بن عبدالله الخراساني، حدثنا سليمان بن حرب، قال حدثنا حماد بن زيد، قال حدثنا أيوب، قال حدثني قاسم بن عاصم، قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدثني عنك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي وقع في رمضان بكفارة الظهار؟ فقال كذب، ما حدثته، إنما بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تصدق تصدق".

وقال في التاريخ الكبير[١٦]: "عطاء بن عبد الله، وهو ابن أبي مسلم، البلخي، الخراساني، سألت عبد الله بن عثمان عن عطاء؟ فقال: هو مولى المهلب بن أبي صفرة، ونحن من أهل بلخ.

سكن الشام، سمع سعيد بن المسيب، روى عنه مالك، ومعمر، قال الحسن، عن ضمرة، عن ابن عطاء: مات سنة خمس وثلاثين ومئة، وولد سنة خمسين.

---

(١٤) ١٠٧.
(١٥) ٣٧/٢.
(١٦) ٤٧٤/٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

قال سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، قال: حدثني القاسم بن عاصم، قلت لسعيد بن المسيب: أن عطاء الخراساني حدثني عنك؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي واقع في رمضان بكفارة الظهار" قال: كذب، ما حدثت، إنما بلغني؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: تصدق..، وقال ابن شريك: أخبرنا أبي، عن ليث، عن عطاء بن أبي رباح، ومجاهد، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: أعتق رقبة، ثم قال: انحر بدنة، ولا يتابع عليه.

وقال عارم: حدثنا أبو عوانة، عن إسماعيل بن سالم، عن مجاهد؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم: أعتق رقبة، ثم صوم، ثم ستين مسكينًا، يقال: أبو أيوب، وقال إبراهيم: عن عثمان بن عطاء بن ميسرة، عن أبيه".

قال الترمذي في العلل الكبير(١٧): "حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا بشر بن عمر، حدثنا شعيب بن رزيق أبو شيبة، قال: حدثنا عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «عينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله». سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: شعيب بن رزيق مقارب الحديث، ولكن الشأن في عطاء الخراساني ما أعرف لمالك بن أنس رجلًا يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني. قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة.

روى عن سعيد بن المسيب، أن رجلًا أتى النبي صلى الله عليه وسلم، وأفطر في رمضان. وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقول: سألت سعيدًا عن هذا الحديث فقال: كذب علي عطاء. لم أحدث هكذا"، وروى عطاء، عن أبي سلمة، عن عثمان، وزيد بن ثابت، في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة.

وروى حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس، عن عثمان، أنه قال: في المولي يوقف، وروى عطاء، عن سعيد بن المسيب، قال: إذا أقام أربعًا صلى أربعًا، وروى داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب، خلاف هذا. قلت له: فإن

---

(١٧) ٢٧١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

قتادة روى عن سعيد بن المسيب قال: إذا أقام أربعًا صلى أربعًا مثل ما روى عطاء. قال محمد: أرى قتادة أخذه عن عطاء. قال محمد: سألت عبد الله بن عثمان بن عطاء: من أين أصل عطاء الخراساني؟ قال: من بلخ، ولد سنة خمسين، ومات سنة خمس وثلاثين ومئة".

قلت: فالبخاري إذن عرف عطاء بن أبي مسلم الخراساني جيدًا، والتقى بحفيده عبدالله، وعرف نسبه، وسبر حاله من خلال أحاديث عرضها أخطأ فيها عطاء الخراساني، ووصف أحاديثه بأن عامتها مقلوبة.

أما قول سعيد بن المسيب في عطاء أنه "كذب"، فقد أخرج هذه الحكاية أحمد في العلل ٣٢٧/٣، والعقيلي في الضعفاء ١٧/٥، من طرق عن سعيد بن المسيب.

وقد نفى ابن رجب ثبوت هذه الحكاية، لأن عطاء الخراساني ثقة عند عدد من العلماء، فقال في شرح علل الترمذي(١٨): "وأما الحكاية عن سعيد بن المسيب أنه كذبه فيما روى عنه فلا تثبت، وقد كَذّب ابنُ المسيب عكرمةَ، ولم يتركه البخاري بتكذيبه، بل خرّج له، واعتذر عن تكذيب من كذبه في كتاب القراءة خلف الإمام،... وعطاء الخراساني أحق أن يُعتذر عما قاله ابن المسيب إن صح، فإنه أعظم وأجل قدرًا من عكرمة، بل لا نسبة بينهما في الدين والورع".

ولعل ابن المسيب قصد بالكذب: الخطأ، كما في اصطلاح أهل الحجاز(١٩)، وابن رجب لم يغفل عن هذا المعنى، فقد أورده في موضع آخر من كتاب شرح علل الترمذي(٢٠)، وفهم منه أن الكذب هو قلب الحديث كما نص البخاري، لكن نفيه للقصة أراد به الدفاع عن عطاء ليبيّن قاعدة في توثيق من روى عنه مالك، والله أعلم.

ولم يتفرد البخاري في تضعيف عطاء الخراساني، فقد ضعفه غيره:

---

(١٨) ٨٧٨/٢.
(١٩) انظر صحيح ابن حبان ٢٣/٥، وكتاب الوضع للشيخ عمر فلاتة، ١٠٧/١.
(٢٠) ١٠٠/١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

قال شعبة: "كان نَسِيًّا"(٢١)، وقال ابن حبان: "كان من خير عباد الله، غير أنه رديء الحفظ كثير الوهم يخطئ ولا يعلم فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به"(٢٢)، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"(٢٣)، وقال البيهقي: "وعطاء الخراساني معروف بكثرة الغلط كما قال الشافعي"(٢٤).

لكن الترمذي بعد سؤاله للبخاري فيما سبق، لم يوافقه على التضعيف فقال: "وعطاء الخراساني رجل ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة مثل مالك ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أن أحدًا من المتقدمين تكلم فيه بشيء"(٢٥).

ولم يتفرد الترمذي بتوثيق عطاء الخراساني، فقد وثقه أئمة من علماء الجرح والتعديل، وهذه النقول عنهم:

قال ابن سعد في الطبقات: "ثقة"(٢٦)، وقال يحيى بن معين: "ثقة"(٢٧)، وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة ثبت، وهو مشهور، له فضل وعلم، ومعروف بالفتوى والجهاد"(٢٨)، وقال أبو حاتم: "لا بأس به صدوق...يحتج بحديثه"(٢٩)، وقال أبو زرعة الدمشقي: "إن عطاء لثقة"(٣٠)، وقال النسائي: "ليس به بأس"(٣١)، وقال الدارقطني: "ثقة في نفسه"(٣٢)، وقال ابن عدي: "لا بأس به"(٣٣)، وقال العجلي: "ثقة"(٣٤).

---

(٢١) شرح علل الترمذي، ٨٧٧/٢.
(٢٢) المجروحين، ١٣٠/٢.
(٢٣) الأسامي والكنى، ٢٨١/١.
(٢٤) معرفة السنن والآثار، ١٣٠/١١.
(٢٥) العلل الكبير، ٢٧٣.
(٢٦) الطبقات الكبرى، ٣٦٩/٧.
(٢٧) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣٦٨/٤.
(٢٨) شرح علل الترمذي لابن رجب، ٨٧٨/٢.
(٢٩) الجرح والتعديل، ٣٣٥/٦.
(٣٠) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ٣٥٩.
(٣١) شرح علل الترمذي لابن رجب، ١٠٠/١.
(٣٢) شرح علل الترمذي لابن رجب، ١٠٠/١.
(٣٣) الكامل، ٣٥٨/٥.
(٣٤) الثقات، ١٣٧/٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

الخلاصة في حال عطاء الخراساني:

الراجح فيه قول ابن رجب رحمه الله، وهو التوسط في حاله، لأنه مع كونه ثقة في نفسه إلا أن شعبة، قد وصفه بصيغة مبالغة في النسيان، والبخاري وصف أحاديثه بأن عامتها مقلوبة، قد وقف له على أمثلة لذلك، قال ابن رجب: "وعطاء الخراساني بالرغم من أن البخاري جعل عامة أحاديثه مقلوبة، ونعته بالضعف، إلا أن بقية العلماء احتجوا بحديثه الخالي من الوهم والخطأ، وروى عنه مسلم وأصحاب السنن الأربعة، وقد وثقه ابن معين، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ثقة صدوق، قلت: يحتج به؟ قال نعم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني ثقة في نفسه، وتوثيق هذا العدد الغفير له يدفع رأي البخاري فيه، ومع هذا الدفع تبقى لعطاء أوهامه وعلله"(٣٥).

قلت: ذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق(٣٦) فقال: "عطاء بن أبي مسلم عبد الله الخراساني: صدوق ضعيف، وأكثرهم وثقه، وقال أبو حاتم: لا بأس به".

وقال ابن حجر: "صدوق يهم كثيرًا، ويرسل ويدلس"(٣٧). إلا أن قوله يدلس، فيه نظر، فإن ابن حجر نفسه لم يذكره في طبقات المدلسين، ولم يصفه أحد بالتدليس، إلا أن الذهبي قال: "قال الدارقطني: هو نفسه ثقة، لكن لم يلقَ ابن عباس، يعني أنه يدلس"(٣٨)، وهذا من قبيل الإرسال، ولعل الذهبي أراد ذلك، تبعا لتعريف التدليس عنده(٣٩)، والله أعلم.

---

(٣٥) شرح علل الترمذي لابن رجب، ١/١٠٠.
(٣٦) من تكلم فيه وهو موثق، ٣٧٧.
(٣٧) تقريب التهذيب، ٣/١٦.
(٣٨) سير أعلام النبلاء، ٦/١٤٠.
(٣٩) انظر الموقظة، ٤٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ثانيًا: الكلام على سماع عطاء الخراساني من ابن عباس:

ولد عطاء سنة خمسين(٤٠)، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين ومئة(٤١)، وقيل توفي سنة خمس وثلاثين ومئة(٤٢)، وسكن الشام(٤٣)، وقيل له الخراساني لأنه دخل خراسان وأقام بها مدة طويلة(٤٤)، فهو معاصر لعدد من الصحابة، لكنه لم يلقهم، ولم يأخذ عنهم شيئًا، وقد توفي ابن عباس سنة ثمان وستين، فلم يره، ولم يسمع منه.

قال ابن أبي حاتم: "قال أحمد بن حنبل: عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئًا، وقد رأى عطاء ابن عمر ولم يسمع منه شيئًا، ذكره أبي عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قيل له: عطاء الخراساني لقي أحدًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا أعلمه"(٤٥)، وقال أبو داود: "عطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس، ولم يره"(٤٦)، قلت: وعطاء الخراساني أدرك من حياة ابن عباس ثمانية عشرة سنة، لكنه لم يثبت لقيه، أو سماعه منه، قال ابن حبان: "وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئًا ولا رآه..."(٤٧).

قال الذهبي في ميزان الاعتدال(٤٨): "فأما رواياته عن ابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن السعدي، وهذا الضرب، فمرسلة، فإن الرجل كثير الإرسال".

---

(٤٠) تاريخ ابن معين للدوري ٤٣٦/٤، التاريخ الكبير للبخاري ٤٧٤/٦، الكامل لابن عدي ٦٧/٧.
(٤١) الطبقات لخليفة خياط، ٥٧١.
(٤٢) التاريخ الكبير للبخاري ٤٧٤/٦، المجروحين لابن حبان ١٣٠/٢، الكامل لابن عدي ٦٧/٧.
(٤٣) الكامل لابن عدي، ٦٧/٧.
(٤٤) المجروحين لابن حبان، ١٣٠/٢.
(٤٥) المراسيل، ١٥٦.
(٤٦) المراسيل لأبي داود، ٢٥٧.
(٤٧) المجروحين، ٢٤٢/٢.
(٤٨) ٧٣/٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ثالثًا: الكلام على رواية ابن جريج، عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني:

قال ابن أبي خيثمة: "وزعم علي –ابن المديني-؛ أنه سأل يحيى بن سعيد: عن حديث ابن جريج، عن عطاء الخراساني؟ قال: ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول: أخبرني؟ قال: لا شيء، كله ضعيف؛ إنما هو كتاب دفعه إليه"(٤٩).

قال ابن حجر في: "وكان ابن جريج يستجيز إطلاق (أخبرنا) في المناولة والمكاتبة"(٥٠).

قال ابن حبان: "وإنما سمع ابن جريج من عطاء الخراساني، عن ابن عباس في التفسير أحرفًا شبيهًا بجزء..."(٥١).

قلت: رواية ابن جريج عن عطاء مناولة، وقد تكون مصحوبة بالإجازة، وهي نوع من أنواع التحمل، وكلام أهل العلم عليه في الرواية من جهة أنه لم يأخذ عنه عامة ما يرويه سماعًا، والمناولة نوع من أنواع التحمل المقبول.

ويؤيد هذا القصة التي رواها علي بن المديني قال: سمعت هشام بن يوسف قال: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: أعفني من هذا، قال هشام: فكان بعدُ إذا قال: عطاء عن ابن عباس، قال: الخراساني، قال هشام: فكتبنا ما كتبنا، ثم مللنا، يعني: كتبنا ما كتبنا أنه عطاء الخراساني..."(٥٢).

فالقصة فيها أن ابن جريج كان يسأل عطاء الخراساني عن التفسير مباشرة، وقد حدّث به عنه، حتى نقلها عنه تلاميذه، فابن جريج سمع من عطاء الخراساني بعض التفسير، وكثير من الروايات لم يأخذها منه، بل كان يأخذها من كتابه، ويقول فيها: "أخبرني".

---

(٤٩) تاريخ ابن أبي خيثمة ١/ ٢٥٩، وانظر: العلل الصغير ٧٥٣.
(٥٠) فتح الباري، ٦٦٧/٨ (٤٩٢٠).
(٥١) المجروحين، ٢٤٢/٢.
(٥٢) تقييد المهمل، ٧٠٢/٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

المبحث الثالث: هل أخرج البخاري لعطاء بن أبي مسلم الخراساني؟

تقدم في المبحث الأول ذكر إسناد الحديثين الذين خرجهما البخاري وذكر فيهما عطاء مهملًا، لم ينسبه.

قال ابن الملقن: "عطاء هذا اختلف فيه هل هو ابن أبي رباح أو الخراساني؟"(٥٣).

أقول: فمن يرى أن عطاء هذا هو الخراساني، ذهب إلى أن البخاري خرّج له ظنًا منه أنه عطاء بن أبي رباح، مستندين إلى أمور يأتي بيانها، ومن يرى من أهل العلم أنه عطاء بن أبي رباح، ذهب إلى أن البخاري نفسه ضعّف عطاء الخراساني، وتَنَكّب عن تخريج حديثه في الصحيح، وردوا بأجوبة عما استدل به أصحاب الرأي الأول.

أولًا: من رأى أن عطاء هو الخراساني، وأدلتهم:

منهم الإسماعيلي(٥٤)، وخلف الواسطي(٥٥)، وأبو مسعود الدمشقي(٥٦)، وأبو علي الغساني(٥٧)، والمزي(٥٨)، ومما استدل به على ذلك:

١- التصريح بنسبة عطاء الخراساني في طرق أخرى للحديثين، حيث صرح حجاج بن محمد بنسبة عطاء الخراساني في الحديثين، وتابعه على هذه النسبة في الحديث الأول عبدالرزاق كما تقدم في المبحث الأول.

---

(٥٣) التوضيح، ٤٥٧/٢٣.

(٥٤) الجمع بين الصحيحين ٨٤/٢. لم يبين الحميدي هل ذكر الإسماعيلي عطاءَ الخراساني في رجال البخاري أم لا، لكنه ذكر أنه رجح تخريجه له.

(٥٥) التوضيح ٤٥٧/٢٣، لم يبين ابن الملقن هل ذكر خلف عطاءَ الخراساني في رجال البخاري أم لا، لكنه ذكر أنه رجح تخريجه له.
وخلف هو: ابن محمد بن علي بن حمدون، أبو محمد الواسطي الحافظ، صاحب كتاب أطراف أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، حدث عن أحمد بن جعفر القطيعي والحسين بن أحمد المديني وأبي بكر الإسماعيلي وغيرهم، روى عنه الحاكم أبو عبد الله الحافظ وأبو الحسن علي بن محمد الحنائي الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني وغيرهم". (تاريخ دمشق لابن عساكر ١٦/١٧).

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) تقييد المهمل، ٧٠٢/٢.

(٥٨) تحفة الأشراف، ٨٩/٥.

(٥٩) البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح ١٦٥، تحفة التحصيل ٢٢٩.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

٢- أن الحديثين من تفسير ابن جريج، عن عطاء الخراساني، فدل على أن عطاء المهمل في إسناد البخاري هو الخراساني.

قال الغساني بعد ذكر الحديثين: "قال أبو مسعود الدمشقي -رحمه الله-: ثبت هذا الحديث والذي قبله من تفسير ابن جريج، عن عطاء الخراساني، وإنما أخذ الكتاب من ابنه، ونظر فيه، يعني: أن ابن جريج أخذه من ابن عطاء الخرساني.

قال أبو علي: وهذا تنبيه بديعٌ من أبي مسعود -رحمه الله-"(٦٠).

٣- تصريح هشام بن يوسف -شيخ شيخ البخاري- بأنهم أخذوا تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني، بالتصريح بالنسبة، لكنهم كانوا يقولون عطاء مهملًا، فوقع الاشتباه، وهذه القصة أخرجها الإسماعيلي(٦١)، عن أحمد بن فرج الخراساني، عن علي بن المديني، فيما ذكر في "تفسير ابن جريج" كلامًا معناه: كان يقول عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، فطال على الورّاق أن يكتب الجواب -أي في كل حديث- فتركه.

أقول: تفاصيل هذه القصة حكاها الغساني فقال: "وروينا عن صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني، قال: سمعت هشام بن يوسف قال: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: أعفني من هذا، قال هشام: فكان بعدُ إذا قال: عطاء عن ابن عباس، قال: الخراساني، قال هشام: فكتبنا ما كتبنا، ثم مللنا، يعني: كتبنا ما كتبنا أنه عطاء الخراساني، قال علي بن المديني: وإنما كتبت أنا هذه القصة؛ أن محمد بن ثور(٦٢) كان يجعلها عطاء عن ابن عباس، فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء ابن أبي رباح"(٦٣).

---

(٦٠) تقييد المهمل، ٧٠١/٢.

(٦١) كما في التوضيح لابن الملقن، ٤٥٧/٢٣.

(٦٢) قال الخليلي في الإرشاد ٣٩١/١: "وروى محمد بن ثور، عن ابن جريج نحو ثلاثة أجزاء كبار، وذلك صححوه، وروى الحجاج بن محمد، عن ابن جريج نحو جزء، وذلك صحيح، متفق عليه"، قلت وقد بحثت فلم أجد لمحمد بن ثور رواية عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس إلا في مواضع معدودة، والله أعلم.

(٦٣) تقييد المهمل، ٧٠٢/٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

وهذا مجمل أدلة من ذهب إلى أن عطاء المذكور عند البخاري هو الخراساني.

وقد نص أبو مسعود الدمشقي على أن البخاري وهم وظن أن عطاء هو ابن أبي رباح(٦٤)، وهو أول من اعتذر للبخاري بهذا –بحسب ما وقفت عليه–، قال أبو مسعود: "ظن البخاري أنه ابن أبي رباح، وابن جريج لم يسمع التفسير من الخراساني، إنما أخذ الكتاب من ابنه ونظر فيه"(٦٥)، وتابعه على هذا المزي، قال المزي: "روى له البخاري حديثين – يعني عطاء بن أبي مسلم، لم ينسبه في واحد منهما، والظاهر أنه اعتقد أنه عطاء بن أبي رباح"(٦٦)، وقال: "والبخاري ظنه ابن أبي رباح"(٦٧).

ثانيًا: من رأى أن عطاء هو ابن أبي رباح، وجوابه عن القول الأول:

نص الذهبي رحمه الله صراحة أن عطاء هو ابن أبي رباح، قال: "وقيل: إن الذي ذكره البخاري في صحيحه في تفسير سورة نوح هو عطاء هذا –يعني الخراساني–، وأنا أراه عطاء بن أبي رباح"(٦٨).

وقال ابن حجر: "وليس ذلك بقاطع في أن البخاري أخرج لعطاء الخراساني، بل هو أمر مظنون، ثم أنه ما المانع أن يكون ابن جريج سمع هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح خاصة في موضع آخر غير التفسير دون ما عداهما من التفسير، فإن ثبوتهما في تفسير عطاء الخرساني لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضًا، هذا أمر واضح، بل هو المتعين، ولا ينبغي الحكم على البخاري بالوهم بمجرد هذا الاحتمال، لا سيما والعلة في هذا محكية عن شيخه علي بن المديني فالأظهر بل المحقق أنه كان مطلعًا على هذه العلة، ولولا ذلك لأخرج في التفسير جملة من هذه النسخة ولم يقتصر على هذين الحديثين خاصة والله أعلم، ولا سيما أن البخاري قد ذكر عطاء الخراساني في الضعفاء وذكر حديثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي واقع في شهر رمضان بكفارة الظهار وقال لا يتابع عليه، ثم ساق بإسناد له عن

(٦٤) وهو ثقة، وسماعه من الصحابة ثابت، وأخذ ابن جريج عنه صحيح. انظر تهذيب الكمال، ٦٩/٧.
(٦٥) التوضيح لابن الملقن، ٤٥٧/٢٣.
(٦٦) تهذيب الكمال، ١١٥/٢٠.
(٦٧) تحفة الأشراف، ٨٩/٥.
(٦٨) تاريخ الإسلام، ٤٩١/٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

سعيد بن المسيب أنه قال: كذب علي عطاء ما حدثته هكذا، ومما يؤيد أن البخاري لم يخرج له شيئًا أن الدارقطني والجياني والحاكم واللالكائي والكلاباذي وغيرهم لم يذكروه في رجاله[٦٩]"[٧٠].

ثالثًا: مناقشات ما تقدم من أدلة وأجوبة:

١- من أجود ما يكون في الباب النظر في صحيح البخاري نفسه، هل خرج البخاري حديثًا غيرهما بالإسناد نفسه؟ الجواب نعم، وكان عطاء المذكور في الإسناد هو ابن أبي رباح، مما يدل على أن للبخاري نسخة بهذا الإسناد عن ابن عباس.

قال البخاري في صحيحه[٧١]: "حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام بن يوسف، أن ابن جريج أخبرهم قال: أخبرني عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف، فقال ابن عباس: هذه زوجة النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا رفعتم نعشها فلا تزعزعوها ولا تزلزلوها، وارفقوا، فإنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع، كان يقسم لثمان، ولا يقسم لواحدة".

والدليل على أن عطاء هنا هو ابن أبي رباح ما قاله الخطيب: "كل حديث يرويه ابن جريج عن عطاء غير منسوب عن ابن عباس، ويذكر فيه سماع عطاء من ابن عباس فهو عطاء بن أبي رباح، لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس ولا لقيه، وإنما كان يرسل الرواية عنه... وأما أحاديث عطاء بن أبي رباح فأكثرها بل عامتها، يقول فيها ابن جريج: أخبرني عطاء من غير أن ينسبه، والله أعلم".[٧٢]

أقول: فهذا الإسناد نفسه الذي ساق به البخاري الحديثين محل البحث، وكلها في صحيحه، قال الخطيب: "وقَلَّ حديث يرويه ابن جريج عن عطاء الخراساني إلا وهو يعرفه"[٧٣]، أي ينسبه، وإذا أهمله فهو عطاء بن أبي رباح.

---

(٦٩) قال ابن حجر في هدي الساري ٤٢٤: "عطاء بن أبي مسلم الخراساني: مشهور، مختلف فيه، ما علمت من ذكره في رجال البخاري سوى المزي فإنه ذكره في التهذيب...".

(٧٠) تهذيب التهذيب، ٢١٣/٧.

(٧١) أخرجه البخاري (٥٠٦٧)، ومسلم (١٤٦٥).

(٧٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي، ٢٠/ ١١٧.

(٧٣) انظر: تهذيب الكمال للمزي، ٢٠/ ١١٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ومما يدل على هذا أن ابن أبي حاتم روى عن أبيه، عن إبراهيم بن موسى، بالإسناد نفسه آثارًا تدل على أن عطاء إذا أُهمل في هذا الإسناد فهو ابن أبي رباح، وإذا أُريد الخراساني يُصرح به، قال ابن أبي حاتم: "حدثنا أبي ثنا إبراهيم بن موسى، ثنا هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: لا فارض. قال: الفارض الهرمة. قال أبو محمد: وروي عن أبي العالية والحسن وعطية وعكرمة وعطاء الخراساني وقتادة الربيع بن أنس ووهب بن منبه والسدي والضحاك نحو ذلك"(٧٤).

وهذا الأثر عند ابن أبي حاتم يفيد أمرين:

الأول: أن أبا حاتم عنده مرويات إبراهيم بن موسى، عن هشام، عن ابن جريج عن عطاء، عن ابن عباس، فهو يهمل عطاء إذا كان ابن أبي رباح، وينسبه إذا كان غيره.

والثاني: أن الأثر الواحد عن ابن عباس، يمكن أن يرويه عنه العطاءان وغيرهما، وما المانع إذا ثبت الأثر عن ابن عباس.

٢- لم يخرّج أحدٌ من أصحاب الكتب الستة، ولا كتب الصحاح حديثًا من طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، فيستبعد أن يفعله البخاري(٧٥)، مع ذكر البخاري لعطاء الخراساني في كتابه الضعفاء(٧٦) كما تقدم.

٣- أن ابن جريج لم يقتصر في رواية تفسير ابن عباس على طريق عطاء الخراساني، بل روى التفسير كذلك من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد جاء ذلك صريحًا بذكر عطاء بن أبي رباح في عدد من الآثار كما في تفسير ابن وهب(٧٧)، وتفسير الطبري(٧٨)، وابن أبي حاتم(٧٩)، والثعلبي(٨٠).

---

(٧٤) التفسير ١/١٣٧ (٦٩٤)، وانظر إلى الآثار ٤/١١٢٤ (٦٣١٧)، ٤/١٣٧٢ (٧٧٩١)، ٥/١٤١٦ (٨٠٧١)، ٥/١٤٧٠ من نفس التفسير.

(٧٥) راجعت كتاب تحفة الأشراف للمزي إتحاف المهرة لابن حجر فلم يرو أحد منهم حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس.

(٧٦) ١٠٧.

(٧٧) ١/١٠٦.

(٧٨) ٣/٧٤٩، ١٥/٣٧٦، ٥٩١، ١٧/١٥٤، ٢٤٣، ١٩/٦٠١.

(٧٩) ٣/٧١١، ٦/٢٠٥٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

٤- أما ما ذكره ابن حجر من احتمال رواية العطاءين لنفس الحديث، فمحتمل جدًا، وقد وقفت على حديث أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير ١١٢٤/٤ (٦٣١٧) قال: "حدثنا أبي، ثنا إبراهيم بن موسى، أنبأ هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قوله: يستنكف، قال: لن يستكبر، وروي عن عطاء الخراساني نحو ذلك".

فكلام ابن أبي حاتم دل على أن هذا التفسير مروي عن العطاءين، وبأن المهمل في الرواية عنده هو ابن أبي رباح.

٥- علق ابن حجر على جوابه السابق في هدي الساري: "فهذا جواب إقناعي(٨١) وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد"(٨٢)، لكنه في الفتح كتاب التفسير أكد على هذا الجمع، وكأنه هو الذي خلص إليه، وترجح عنده فقال: "هذا مما استعظم على البخاري أن يخفى عليه، لكن الذي قوي عندي: أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخرساني، وعن عطاء بن أبي رباح جميعًا، ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في باب آخر من الأبواب، أو في المذاكرة، وإلا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال، واعتماده غالبًا في العلل على علي بن المديني شيخه، وهو الذي نبه على هذه القصة، ومما يؤيد ذلك أنه لم يكثر من تخريج هذه النسخة، وإنما ذكر بهذا الإسناد موضعين؛ هذا، وآخر في النكاح، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها، لأن ظاهرها أنها على شرطه".(٨٣)

---

(٨٠) ٣٨/٧، ٢٠٦.

(٨١) قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٧٢/٢: "وأنه من باب الجوابات الإقناعية التي تسميها الحكماء الجدليات والخطابيات، وهي أجوبة إذا بحث عنها لم يكن وراءها تحقيق، وكانت ببادئ النظر مسكته للخصم، صالحه لمصادمته في مقام المجادلة".

(٨٢) هدي الساري، ٣٧٣.

وابن حجر دافع عن تخريج البخاري لعطاء الخراساني في تهذيب التهذيب وأجاب باحتمالات عدة، لكنه في هدي الساري (٣٧٣) اكتفى بجواب واحد ثم قال: "فهذا جواب إقناعي وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد ولا بد للجواد من كبوة والله المستعان" وكان رأيه الذي استقر عليه هو القول بالجمع، وهو الذي ذكره في الفتح في كتاب التفسير حيث يرى أن عطاء بن أبي رابح، وعطاء الخراساني قد رويا هذين الحديثين ابن جريج، وقد ألف ابن حجر تهذيب التهذيب قبل الفتح، لأنه كان في الفتح يحيل إلى مواضع من تهذيب التهذيب مثاله ٥١/١، ٣٢٤/١٣، وكان يراجع كتابه الفتح عدة مرات.

(٨٣) فتح الباري، ٦٦٨/٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

أقول: تقدم ما يفيد أن رواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس في التفسير واردة هنا كما في الحديثين، بل لا مانع من أن يكون الحديثان من رواية العطائين عن ابن عباس.

٦- ويمكن أن يجاب عن تصريح حجاج بن محمد بنسبة عطاء إلى خراسان، بما وقفت عليه من حديث سُنَيْد بن داود، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترط عليهن فيما يمتحنهن به نياحة الجاهلية أن لا يَنُحن بها، ولا يخلون بالرجال في البيوت(٨٤)، وهذه الرواية في الباب نفسه، والإسناد إلى حجاج لا يصح، لأن سُنيد بن داود ضعيف(٨٥). فلا يَبْعد أن يكون الحديث الذي روي عن حجاج بن محمد بالإسناد نفسه.

٧- ومن الأجوبة أن البخاري لا يستبعد اطلاعه على كلام شيخه علي بن المديني في إعلال رواية محمد بن ثور، وحكاية رواية هشام بن يوسف، عن ابن جريج في التباس العطاءين على من حمل التفسير عن ابن جريج، وأنه لو التبس على البخاري ذلك لخرَّج في التفسير شيئًا كثيرًا من هذه الترجمة، ولم ينتق هذين الحديثين فقط، ولذا تنَكَّب هو وغيره من أصحاب الصحاح عن إخراج تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني في كتبهم.

٨- قد يكون هذا اللَّبْس الواقع بين العطاءين هو بالنسبة للأحاديث المروية في تفسير سورتي البقرة وآل عمران فقط، كما ورد صراحة في القصة التي ذكرها ابن المديني، وهو ما يراه ابن حجر(٨٦).

---

(٨٤) التمهيد لابن عبدالبر، ٢٣٩/١٢.

(٨٥) سُنَيْد بن داود المصيصي المحتسب، واسمه حسين، ضعف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه. (تقريب التهذيب ٢٥٧).

(٨٦) ابن حجر يرى أن التفسير الذي رواه ابن جريج في البقرة وآل عمران هو عن ابن أبي رباح، والبقية هي عن الخراساني، قال ابن حجر في العجاب في بيان الأسباب ١/ ٢٠٨: "والذين اشتهر عنهم القول في ذلك -أي التفسير- من التابعين أصحاب ابن عباس، وفيهم ثقات وضعفاء، فمن الثقات:... ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، لكن فيما يتعلق بالبقرة وآل عمران، وما عدا ذلك يكون عطاء هو الخراساني، وهو لم يسمع من ابن عباس، فيكون منقطعًا، إلا إن صرح ابن جريج بأنه عطاء بن أبي رباح"، وفي تهذيب التهذيب لما ساق قصة ابن المديني، فسر أن عطاء المسؤول في القصة هو ابن أبي رباح، ولعل الصحيح أن عطاء في القصة هو الخراساني، كما فهمه
===

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

٩- ومثله اللبس الذي يقع في العطائين، والذي ذكره هشام بن يوسف، محصور بما رواه محمد بن ثور، وهو الذي نص عليه علي بن المديني.

١٠- عامة الأئمة المصنفين في رجال البخاري، أو رجال الصحيحين، لم يذكروا عطاء الخراساني، فيمن خرج له البخاري في صحيحه، سواء من رواية ابن جريج عنه، أو من رواية غيره.

رابعًا: الترجيح:

الراجح هو قول من ذهب إلى أن عطاء الذي في إسناد البخاري هو ابن أبي رباح، فإن البخاري قد راجع صحيحه عدة مرات، وعرض على عدد من العلماء كما تقدم، فمن المستبعد أن يكون خرج لعطاء الخراساني عن ابن عباس، دون أصحاب الصحاح كلهم.

ثم لا مانع من الجمع بين القولين: بأن ابن جريج روى الحديثين عن عطاء بن أبي رباح، وعطاء الخراساني.

وعلى فرض أن عطاء المذكور في الإسنادين هو الخراساني، لا ابن أبي رباح، يكون إخراج البخاري له على حالتين:

١- وَهَمَ، فظن أنه ابن أبي رباح.

٢- أو أنه على علم بأنه الخراساني.

فيكون الاعتذار لذلك بما يأتي:

أولًا: إن كان البخاري قد خرج لعطاء الخراساني ظنًا منه أنه ابن أبي رباح، فيُعتذر له:

أ- أن البخاري التبس عليه تمييز عطاء في الإسناد، وموطن اللبس أن البخاري له عدة أسانيد يرويها عن إبراهيم بن موسى، عن هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح في الصحيح نفسه(٨٧)، وقد تبين أنه ابن أبي رباح لتصريحه بالسماع من الصحابة(٨٨) كما تقدم.

الغساني، وكما يُفهم من سياق القصة، فليس فيها لابن رباح ذكر، والله أعلم.

(٨٧) انظر حديث رقم: ٩٥٨، ١٣٢٠، ٥٠٦٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

ب- الاشتباه كثيرًا ما يقع في اسم عطاء مهملًا، فقد ساق العقيلي في الضعفاء حديثًا ثم قال: "قال علي بن المديني: هو عندي عطاء بن يسار، وليس لهذا الحديث أصل من حديث عطاء بن أبي رباح، ولا عطاء بن يسار وأخاف أن يكون عطاء الخراساني، لأن عطاء الخراساني يرسل عن عبدالله بن عباس، والله أعلم".(٨٩)

ثانيًا: إن كان على علم بأنه الخراساني(٩٠):

أ- فإن الحديث الأول في سورة نوح موقوف على ابن عباس، ومعناه لا يخالف الشريعة في شيء، وليس هو من قبيل المرفوع، ولم يشترط البخاري للموقوفات ما اشترطه للمرفوع(٩١)، وله شواهد تقويه.

ب- والحديث الثاني لم يتفرد به عطاء، بل تابعه عليه عكرمة، عن ابن عباس، كما تقدم.

---

(٨٨) انظر: كلام الخطيب المتقدم في المبحث الثالث، ثالثًا، النقطة رقم ١.

(٨٩) ٤٨٣/٣.

(٩٠) لم أقف على من ذكر هذا الاحتمال وذكرته لكونه افتراضًا عقليًا.

(٩١) انظر: هدي الساري لابن حجر، ١٩.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

الخاتمة:

في ختام البحث يتبين أن بعض العلماء يرى أن البخاري قد خرّج حديثين لعطاء الخراساني في الصحيح مع تضعيفه له؛ ظنًا منه أنه ابن أبي رباح، لكونه جاء في الإسناد مهملًا غير منسوب، لكن أحد الحديثين موقوف، ولا يلزم أن يكون على شرطه، ومع هذا فله شواهد تقويه، والآخر له شواهد أيضًا تقويه.

ومن العلماء من رأى أن البخاري لم يخرج لعطاء الخراساني في صحيحه، وعطاء المذكور هو ابن أبي رباح، واستدلوا لذلك بأمور، وكلا الرأيين محتمل، غير أن الثاني أظهر وأرجح، والله أعلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

مرويات عطاء الذي قيل هو الخراساني في صحيح البخاري

دراسة وتحقيق

Ahadeeth by Aataa which was said about him Al- Kharasani In Sahih Bukhari Study and investigation

Dr. Eqbal Ali Abdullah Al Enezy
Lecturer of Hadith in the Department of Interpretation and Hadith at the Faculty of Sharia and Islamic Studies / University of Kuwait

Abstract

It is well known that Saheeh al-Bukhaari is one of the most correct books of the Sunnah، because of his conditions which guarantee that the hadeeth should be sound from weakness. However، there are those who criticize al-Bukhaari for taking two hadeeths from the hadeeth of Ibn Joraij from Ataa from Ibn Abbas. In the Sindh، if he is the son of Abi Rabah، there is no place for criticism، because it is a connected attribution، and his men are trustworthy. But if Ataa is the son of Abi Muslim Al-Khorasani، this is the place of doubt، because the narration of Ibn Joraij on 'Ataa al-Khorasani، is sundered، and the narration of Ataa Al-Korasani on Ibn Abbas is sundered also. If it is AL-Khorasani، what is the excuse of al-Bukhaari in giving it to him? And discuss this through the words of scholars، and evidence، and answer them.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

فهرس المراجع

١. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي، ت: عبدالملك دهيش، دار خضر . بيروت، ط/الثانية ١٤١٤هـ.
٢. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط الأولى، ١٤٠٩.
٣. البيان والتوضيح لمن أُخرِج له في الصحيح ومُسَّ بضربٍ من التجريح، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، ت: كمال يوسف الحوت، دار الجنان للطباعة والنشر- بيروت، ط الأولى،١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٤. التاريخ الأوسط، للبخاري، ت: تيسير بن سعد أبو حيمد، مكتبة الرشد - الدمام، ط/الثانية ١٤٢٩ هـ.
٥. تاريخ الأمم والرسل والملوك، للطبري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٦. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط/الأولى ١٤٢٢هـ.
٧. التاريخ الكبير، البخاري، ت: محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف . حيدر أباد.
٨. التاريخ الكبير (تاريخ أبي خيثمة)، ت: صلاح فتحي، الفاروق– القاهرة، ط/ الثانية ١٤٢٤هـ.
٩. التاريخ، لأبي زرعة الدمشقي، ت: شكر الله نعمة الله، مجمع اللغة العربية، دمشق.
١٠. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ليحيى بن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة، ط الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩.
١١. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي - مع النكت الظراف على الأطراف، لابن حجر، ت: عبدالصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية–بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ.
١٢. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة العراقي، ت: عبدالله نوارة، مكتبة الرشد – الرياض ١٩٩٩م.

جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

١٣. تفسير ابن أبي حاتم، ت: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار الباز . مكة المكرمة، ط/ الأولى ١٤١٧هـ.
١٤. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ.
١٥. تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، ت: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، ط الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
١٦. تهذيب التهذيب، لابن حجر، ت: مؤسسة الرسالة . بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢٩هـ.
١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، ت: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط/الأولى ١٤٢٢ هـ.
١٨. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص، ت: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق — سوريا، ط الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
١٩. الثقات، لابن حبان، ت: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط/ الأولى، ١٣٩٥هـ.
٢٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
٢١. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار الفاروق – القاهرة، ط/ الأولى، ١٤١٥هـ.
٢٢. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الحميدي ت: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم – لبنان/ بيروت، ط الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٢٣. السنن الكبرى، للبيهقي، دائرة المعارف بحيدر أباد . الهند، ط/ الأولى ١٣٤٤هـ.
٢٤. السنن الكبرى، للنسائي، ت: حسن عبدالمنعم شلبي، وأشرف عليه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية، ١٤٣٢هـ
٢٥. سنن النسائي الصغرى (المجتبي) باعتناء عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط/ الثالثة، ١٤١٤هـ.
٢٦. السنن لأبي داود، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان . بيروت، ط/ الثانية ١٤٢٥هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

٢٧. السنن، للترمذي، ت: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط/ الثانية ١٩٩٨م.
٢٨. شرح علل الترمذي، لابن رجب، ت: همام سعيد، مكتبة المنار ـ الأردن، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ.
٢٩. شرح نهج البلاغة، لعبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، أبو حامد، ت: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٣٠. صحيح ابن حبان، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/ الثانية ١٤١٨هـ.
٣١. الضعفاء الكبير، للعُقيلي، ت: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٣٢. الطبقات الكبرى، لابن سعد، ت: محمد عبد القادر، دار صادر – بيروت، ط/ الثانية ١٤١٨هـ.
٣٣. العجاب في بيان الأسباب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي.
٣٤. علل الترمذي الكبير، بترتيب أبي طالب القاضي، ت: السيد صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب ـ بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٩هـ.
٣٥. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، المكتب الإسلامي، ت: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ـ بيروت، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٣٦. العلل، لابن أبي حاتم، ت: فريق من الباحثين، مكتبة الملك فهد – الرياض، ط/ الأولى ١٤٢٧هـ.
٣٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.
٣٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، تعليق: العلامة ابن باز، دار السلام ـ الرياض، ط/ الأولى ١٤٢١هـ.
٣٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، ت: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي ـ الدمام، ط/ الثالثة ١٤٢٥هـ.
٤٠. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ت: يحيى غزاوي، دار الفكر- بيروت، ط/ الثالثة ١٤٠٩هـ.
٤١. كتاب الضعفاء، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد(١٢)، العدد(٥)، ص ص ٣٨٢٥- ٣٨٥٤ (شعبان ١٤٤٠هـ / مايو ٢٠١٩م)

٤٢. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ـ بيروت، ط/الأولى.
٤٣. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ـ حلب، ط/ الأولى ١٣٩٦هـ.
٤٤. المراسيل لأبي داود، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية، ١٤١٨هـ.
٤٥. المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي، ت: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثانية، ١٤١٨هـ.
٤٦. مسند أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل الشيباني، ت: مكتب البحوث بجمعية المكنز، جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هجرية، ٢٠١٠ م.
٤٧. المصنف، لعبدالرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي، ط/ الثانية ١٤٠٣هـ.
٤٨. معرفة الثقات، للعجلي، ت: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ.
٤٩. معرفة السنن والآثار عن الإمام الشافعي، للبيهقي، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـ.
٥٠. موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة ـ بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧ هـ.
٥١. الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت: عبدالفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط الثانية، ١٤١٢ هـ.
٥٢. الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النَّحَّاس، ت: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح- الكويت، ط الأولى ١٤٠٨.
٥٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ت: محمود الطباحي، دار إحياء التراث – بيروت.
٥٤. هدي الساري، لابن حجر، تعليق: العلامة ابن باز، دار السلام ـ الرياض، ط/الأولى ١٤٢١هـ.